آليات تنفيذ ومتابعة سياسة الجوار الأوروبية، وفعاليتها.

European Neighborhood Policy Implementation Tools, and Its efficacy

ط.د/ سليمة الغربي [1] *

[1] كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، (الجزائر)

s.elgharbi@univ-alger.dz

د/كمال موهوبي[2]

[2] كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، (الجزائر)

k.mouhoubi@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/10 تاريخ القبول للنشر: 2022/12/26 تاريخ النشر: 2022/12/29

ملخص: أطلق الاتحاد الأوروبي السياسة الأوروبية للجوار للمساهمة في دعم الاستقرار والازدهار في البلدان الأقرب إلى حدوده، بهدف استكمال عملية برشلونة، التي تؤسس لعلاقة متعددة الأطراف.

ومن أجل وضعها حيز التنفيذ، ومتابعتها، وضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من الوسائل القانونية، كآليات قائمة على مجموعة من المبادئ تعتبر ضمانات لتنفيذ السياسة، يخضع التنفيذ لمتابعة المؤسسات التي تصدر تقارير دورية.

تخضع هذه السياسة للمراجعة الدورية باعتبارها سياسة متجددة، ولكن هذه السياسة بعد 18 سنة من وضعها لم تفلح في تقليص الهوة بين أوروبا وجوارها، ولا تحقيق تطلعات البلدان الشريكة.

يعود فشل هذه السياسة لمجموعة من الأسباب تتعلق بالسياسة ذاتها، وخارج عن السياسة.

الكلمات المفتاحية: سياسة الجوار؛ خطط العمل؛ آلية الجوار؛ المفوضية الأوروبية؛ دول الجوار الشريكة.

تصنيف جال: F63 F42; F36; F02 .

Abstract:

The European Union launched the European Neighborhood Policy to contribute to the stability and prosperity of the countries closest to its borders, with the aim of completing the Barcelona Process, which establishes a multilateral relationship.In order to put it into practice and follow it up, the European Union has developed a set of legal means, as mechanisms and tools based on a set of principles that are considered as guarantees for the implementation of the policy. The implementation is subject to the follow-up of the various institutions that issue periodic reports.

This policy is subject to periodic review as a renewable policy, but this policy, after 18 years of its establishment, has not succeeded in reducing the gap between Europe and its neighbourhood, nor in achieving the aspirations of the partner countries.The failure of this policy is due to a number of reasons related to the policy itself, and outside of politics.

key words: *Neighborhood policy; action plans; European Neighborhood Instrument; European Commission; Partner countries.* ***JEL classification:*** *F02; F36; F42 ; F63*

* المؤلف المرسل.

1.مقدّمة:

تنص معاهدة لشبونة بشأن الاتحاد الأوروبي على أن يطور الاتحاد الأوروبي علاقات خاصة مع دول الجوار بهدف إقامة منطقة ازدهار، وحسن جوار تقوم على قيم الاتحاد، وتتميز بعلاقات وثيقة وسلمية قائمة على التعاون، حيث يجوز للاتحاد أن يبرم اتفاقات محددة مع البلدان المعنية، قد تتضمن هذه الاتفاقيات حقوقًا والتزامات متبادلة بالإضافة إلى إمكانية تنفيذ أعمال مشتركة تخضع للتشاور الدوري (المادة 7مكرر،معاهدة لشبونة، 2007،الصفحة 14)

وفي هذا الصدد أطلق الاتحاد الأوروبي السياسة الأوروبية للجوار في عام 2004 للمساهمة في دعم وتعزيز الاستقرار والأمن والازدهار في البلدان الأقرب إلى حدوده، تشمل الدول المجاورة له في أوروبا الشرقية ومنطقة القوقاز، دول الجوار في حافة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط،

تهدف سياسة الجوار إلى استكمال عملية برشلونة، التي تؤسس لعلاقات متعددة الأطراف بين الاتحاد وجميع الشركاء، وهو ما يمكن من إضفاء الطابع الفردي على العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وكل من الدول الأعضاء في عملية برشلونة (معاهدة لشبونة، المادة 10 أ، 2007، الصفحة 23) حيث أن سياسة الجوار الأوروبية تنظم علاقات الاتحاد الأوروبي مع 16 بلدا من أقرب جيرانه شرقا وجنوبا.

ومن أجل وضع هذه السياسة حيز التنفيذ، ومتابعة هذا التنفيذ وضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من الوسائل القانونية، من آليات وأدوات، تمت مراجعتها وتكييفها على مدار18 سنة قصد إنجاحها، فما مدى فعالية آليات التنفيذ، ووسائل متابعتها؟

من خلال منهج وصفي وتحليلي استقرائي، سنحاول تقييم نجاح وفعالية تنفيذ ومتابعة سياسة الجوار الأوروبي، أولا بالتعرف على أدوات ووسائل التي تم تسخيرها من أجل التنفيذ وضماناته، ثم بيان وسائل الاتحاد الأوروبي في متابعة ورقابة تنفيذ، وأخيرا تقييم نجاح ونجاعة التنفيذ والمتابعة.

2. المبحث الأول: أدوات وآليات تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية

تستند سياسة الجوار الأوروبية على الاتفاقيات القانونية القائمة بين الاتحاد وشركائه، وهي اتفاقيات الشراكة والتعاون، تشكل خطط العمل الثنائية الأداة الأولى لتحديد وتنفيذ أولويات الشراكة الموضوعة بين الاتحاد ومعظم الدول الشريكة، ويدعم الاتحاد الأوروبي تحقيق أهداف سياسة الجوار الأوروبية من خلال المساعدة المالية والتعاون السياسي والفني، ومن أهم أدواته أداة الجوار.

1.2 المطلب الأول: خطة العمل، الأداة الأولية لسياسة الجوار

لكي يتسنى لها الدخول في حلقة أصدقاءه، وضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من مراحل لكل دولة شريكة في سياسة الجوار الأوروبية، سواء كانت دول متوسطية أو من الشرق الأوروبي، حيث تبدأ المفوضية الأوروبية بإعداد تقرير حول البلدان المعنية ويشمل تقريرا الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوضع المؤسساتي في كل منها والتقدم الذي يتم إحرازه في تنفيذ الاتفاقيات والثنائية والإصلاحات المتفق عليها.

تهدف هذه التقارير إلى عملية تقييم ومعرفة العلاقات بين الاتحاد والبلد المعني بهذه السياسة، وبعد ذلك تقدم هذه التقارير الخاصة بكل بلد لكي يتم المصادقة عليها من طرف المجلس الأوروبي ليأخذ قرار الانتقال لمرحلة التالية والمتمثلة في إعداد خطط عمل لكل دولة، يتم التفاوض حول هذه الوثائق مع كل دولة على حدي، حيث تتم مراعاة احتياجات وطاقات كل بلد ويتم الأخذ بعين الاعتبار مصالح هذا البلد ومصالح الاتحاد الأوروبي .

خطط العمل تعتبر الأداة الرئيسية لوضع سياسة الجوار الأوروبية حيز التنفيذ، وهي عبارة عن وثائق سياسة ذات طابع ثنائي بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة شريكة، تتضمن هذه الخطط البرنامج والأهداف والأولويات للعلاقات المستقبلية بين الطرفين، تتميز بالمرونة كونها ذات طابع توافقي، يتم وضعها وتطويرها بالتشاور والتنسيق مع كل دولة على حدا، بناءا على المصالح المشتركة للطرفين، وتماشيا مع مستوى التطور الحاصل في العلاقات، ولا يرتب عدم تنفيذها أي نتائج قانونية.

خطة العمل ليست بالفكرة الجديدة في السياسة الأوروبية للجوار، ففكرة الاتفاقات الثنائية الموجودة سابقًا في إطار الشراكة الاورومتوسطية كإطار عمل لوضعها حيز التنفيذ، وتجدر الإشارة إلى أنه، لا يمكن للدول التي لم توقع على مثل هذه الاتفاقيات الثنائية في إطار الشراكة أن تتبنى خطة عمل في إطار سياسة الجوار، ذلك أن سياسة الجوار امتداد للشراكة (تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق،2015، الصفحة 7و 10).

وعلى الرغم من أن خطط العمل هي خطط فريدة، تخص كل بلد شريك على وجه التحديد، ومفصلة على قياسه، وباختلافها من دولة شريكة إلى أخرى، تتفق خطط العمل كلها في التصميم الذي هو نموذج يتضمن قائمتين من الالتزامات، القائمة الأولى تخص الانضمام إلى "القيم المشتركة" وبعض أهداف السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي (Commission européenne La Politique européenne de voisinage,P 9et10, 2007)، أما القائمة الثانية فتخص الالتزامات التي تهدف لتقريب الاتحاد الأوروبي وشركائه في المجالات ذات الأولوية ومن أهم الالتزامات (Mahjoub, P535 à 544، 2005) :

الالتزام بالحوار السياسي والاستراتيجي: ويتمثل في التواصل بين الاتحاد الأوروبي ممثلا في مفوضيته، والبلدان الشريكة، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية، والوقاية من الأزمات وإدارتها وتبادل المعلومات والعمليات المشتركة وكذلك إقامة مسؤولية مشتركة بين الاتحاد وشركاءه من أجل الأمن والاستقرار في المنطقة الجوار الأوروبي، والتعاون الإقليمي.

التزامات تخص الديمقراطية، دولة القانون والحوكمة: يتضمن العمل على بعض المبادئ لتعزيز الديمقراطية، دولة القانون والحوكمة كإصلاحات العدالة، والتعزيز اللامركزية والجهوية، وترقية حقوق الإنسان والمرأة والطفولة، والفئات الهشة، والحريات الأساسية، وحرية الرأي والصحافة، وحرية الجمعيات والتجمع، ومحاربة الرشوة.

الالتزام بالتعاون في مجالات العدالة والأمن: وهي تخص التعاون القضائي المدني والجزائي، التعاون الشرطي، وإجراءات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والأسلحة، إدارة الحدود المشتركة،

تسيير تسليم التأشيرات تبييض الأموال والجرائم المالية والاقتصادية ودعم الأنظمة القضائية، إدارة الحدود المشتركة، تسيير تسليم التأشيرات.

الالتزام بالعمل على التقارب بين الشعوب: ويخص التعاون البرلماني، وتشجيع شبكات التبادل والاستشارة بين المجتمع المدني ومختلف الفاعلين، وإقامة علاقات بين بين الهيئات الإقليمية والجهوية للبلدان الشريكة ونظيرتها الأوروبية، والتعاون الثقافي.

الالتزام بدعم سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية: وفيها يلتزم الاتحاد الأوروبي من خلال تقديم الدعم والمساعدة المالية والفنية المكيفة، فيما يخص المالية العمومية، لاسيما دعم التسيير والرقابة الماليين، والضرائب، والتنافسية والشغل، والتنمية المحلية، والتنمية البشرية، والتنمية المستدامة.

الالتزام بدعم العلاقات التجارية والتفضيلية: وفيها يتفق الطرفان على فتح الباب للبلدان الشريكة للمساهمة في السوق الأوروبية الداخلية، وما يتبعه من تعديل القوانين والمعايير ومطابقتها مع مثيلاتها الأوروبية لاسيما في مجالات: الإدارة، الجمركة، الزارعة، الصحة والغذاء، وذلك تسهيلا لدخولها الأسواق الأوروبية، ورفع الحواجز الجمركية، وحقوق الملكية الفكرية والصناعية.

الالتزام في مجالات النقل، الطاقة، البيئة، المجتمع المعلومات والبحث والتنمية: تخص النقل والمنشئات القاعدية، وتقوية التعاون الإقليمي في مجال الطاقة، والطاقات المتجددة، والبيئة والمحافظة على المياه، وبناء مجتمع المعلومات(Pellissier,P 33-38, 2006)

الالتزام في مجالات التربية والتكوين والصحة: تخص التعاون في ميادين، التربية، والتعليم العالي والتكوين و التكوين المهني حسب الاحتياجات الوطنية، والصحة والشباب والرياضة Conseil) .
de l'Union Européenne 107, 2013)

وتطبق خطط العمل لفترة تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات على نحو تكون معه أكثر ديناميكية وحيوية، حيث تراجع في ضوء نتائج التقارير عن التقدم المحقق فيما يتعلق بتنفيذ الأعمال ذات الأولوية، وبالتالي القيام بالخطوات اللاحقة الكفيلة بتأمين المزيد من التقدم(Parlement européen, p27/43)

2.2المطلب الثاني: آلية الجواروالشراكة الأوروبية أداة تمويل سياسة الجوار Le)
Parlement européen et le Conseil, p27et43, 2014)

يتم تمويل سياسة الجوار الأوروبية بشكل أساسي من خلال الآلية الأوروبية للجوار(ENI) ،للفترة من 2014 إلى 2020 و التي حلت محل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI) التي تم اعتمادها في الفترة من 2007 إلى 2013،وستحل محلها هي الأخرى أداة الجوار و التنمية والتعاون الدولي الجديدة - "أوروبا العالمية" من 2021إلى 2027، ففي حين أن سياسة الجوار الأوروبية هي السياسة التي تحدد الأهداف الاستراتيجية للتعاون، توفر الآلية الأوروبية للجوار الأدوات والأموال اللازمة لتنفيذ تلك الأهداف و بالإضافة للآلية الأوروبية للجوار، تستفيد دول الجوار من صك التعاون الإنمائي (DCI) الذي يدعم إجراءات الحد من الفقر، الصك الأوروبي بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR) الذي يدعم سيادة القانون والحكم

الديمقراطي والحرية والحقوق الأساسية، وأداة المساهمة في الاستقرار والسلام(ICSP) ، التي تستخدم للتصدي لمواقف الأزمات. (Serge Jeff , Domingo, & Jones ,P 1,2et3, 2022)

وهنا نشير إلى أنه و على غرار السياسات الخارجية والإنمائية للاتحاد الأوروبي، يتم إعداد و متابعة سياسة الجوار الأوروبية بين مختلف جهات أوروبية كمجلس الشؤون الخارجية والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS) والمديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية التابعة للمفوضية الأوروبيةDEVCO ، المعروفة أيضا باسم (EuropeAid)و المديرية العامة لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع(NEAR) ، إلى جانب البرلمان الأوروبي، كما ويرتبط المجلس والمفوضية من خلال الدور الخاص للممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد وهو في نفس الوقت عضو في كلا المؤسستين، ونائب رئيس المفوضية الأوروبية ورئيس مجلس الشؤون الخارجية .

تلعب المفوضية الأوربية دورا محوريا، و لكن يقوم لمجلس الأوروبي الذي يضم رئيس المجلس الأوروبي، و رؤساء دول و حكومات الدول الأعضاء الثماني و العشرين و رئيس المفوضية الأوربية، بوضع المبادئ التوجيهية لسياسة الجوار ، ويساهم البرلمان الأوروبي في عملية صنع السياسة من خلال القرارات و الإجراءات التشريعية، حيث تم تأسيس آلية الجوار الأوروبية من قبل المجلس الشؤون الخارجية والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والبرلمان الأوروبي من خلال الإجراء التشريعي العادي، استنادًا إلى المواد المناسبة في المعاهدة المنظمة لعمل الاتحاد الأوروبي، ويتبنى المجلس و البرلمان الأوروبيين بشكل مشترك اللوائح المتعلق بالسياسة، و يوافق المجلس على افتتاح واختتام المفاوضات مع الدول الشريكة، و التقييم السنوي التقدم الحاصل مع الشركاء، بينما تدير كل من الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والإدارة العامة للتعاون الدولي والتنمية التابعة للمفوضية الأوروبية التنفيذ العملي وتمويل سياسة الجوار، كما يتم تنسيق تنفيذ هذا المشروع أيضًا مع بعثات الاتحاد الأوروبي في الدول الشريكة، التي تعد جزءًا من الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. (شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية، 2021 الصفحة 6 و ما بعدها)

تستفيد دول الجوار الجنوبي من ثلثي اعتمادات سياسة الجوار، و يكون تمويل السياسة من خلال أشكال تمويل متعددة كالمنح، عقود المشتريات للخدمات أو اللوازم أو الأعمال، دعم الموازنة، الإسهامات في الصناديق الائتمانية التي أقرتها المفوضية الأوروبية، الآليات المالية، كالقروض والضمانات و الائتمانات أو شبه الائتمانات، والاستثمارات أو المشاركات، وآليات تبادل المخاطر، حيازة الأسهم أو المشاركات الائتمانية في المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنوك التنموية الإقليمية من خلال المساهمات في الصناديق، أضف إلى ذلك أنه يمكن أيضا أن تفتح هذه السياسة الباب أمام المساهمات الدولية أو الإقليمية أو الوطنية، كتلك التي أسسها أو يديرها البنك الأوروبي للاستثمار والمنظمات الدولية والدول الأعضاء أو البلدان الشريكة، وذلك بهدف جذب التمويل المشترك من عدد من المانحين، أو لتمويل مشروعات وضعها مانح أو أكثر بغرض تنفيذها تنفيذا مشتركا.

توفر الآلية الأوروبية للجوار الأدوات والأموال اللازمة لتنفيذ تلك الأهداف، وفق أربع أنواع من الإجراءات:

البرامج الثنائية: أي التعاون المباشر بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار كل على حد، ومن أبرز أشكاله دعم الموازنة، الطريقة التي تُقدم من خلالها المساعدات التنموية مباشرة إلى حكومات البلدان الشريكة، وليس إلى مشروعات خاصة محددة، وهذا الدعم عبارة عن صيغة مساعدة مهيكلة ومنتظمة، بحيث تُوضع مباشرة في مسارات الإدارة المالية والمساءلة، يقوم البلد الشريك بإدارة برامجه التنموية وسياساته لخفض الفقر، بحسب أولوياته المحلية، وتهدف هذه المزايا إلى تقوية المساءلة والمسؤولية الوطنيتين في البلدان الشريكة .

ويعتبر دعم الموازنة إجراء مفضلا، بالمقارنة مع مساعدات على أساس مشروعات وأنواع أخرى من المساعدات، إذ يسمح دعم الموازنة بتوزيع المساعدات ونشرها من خلال بنية مركزية، بحيث تكون برامجها متناسقة، يسمح هذا الدعم بتمويل أمثل بالنسبة للآجال الطويلة، وباستراتيجيات تنموية مستدامة وذلك بزيادة الأموال للإنفاق على التكاليف الدورية، كما يمكنها أن توفير موارد للتخطيط الوطني طويل الأجل وتجنب المزيد من التكاليف، و الأهم من ذلك جعلها قابلة للمساءلة، من خلال خضوعها لرقابة القضاء والبرلمان الوطنيين، ومنظومة الإدارة المالية الوطنية والمجتمع المدني المحلي، فضلا عن الهيئات، و العمليات الرقابية الأخرى التي تعتبر عنصرًا مهما لتحقيق التنمية المستدامة.

البرامج الإقليمية: أي الإجراءات التي تهتم بالجوار الشرقي أو الجنوبي كوحدات إقليمية، ويعتبر الاتحاد الأوروبي الاتحاد من أجل المتوسط أهم إطار للتعاون الإقليمي في مسائل ذات اهتمام مشترك في منطقة الجوار، وتعمل المفوضية الأوروبية والممثلة العليا للسياسة الأوروبية على ترسيخ هذا التعاون الإقليمي وتعتبره أولوية خاصة، من خلال وضع استراتيجيات إقليمية كلية وبرامج تعاون ، وتعمل لتشكيل منتدى منتظم لمناقشة مقاربات السياسة المشتركة، والبرمجة والاستثمار الذي يتجاوز الجوار، وذلك في شكل اجتماعات مغلقة للأطراف المهتمة من الجوار الجنوبي أو الشرقي، وتضم الدول الأعضاء المهتمة، وبلدان الجوار والشركاء الإقليميين مع مؤسسات التمويل الدولية، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة الأخرى ومع دعوة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتشكل الهجرة والطاقة والأمن أولويات محددة.

وفي هذا الإطار كذلك يعمل الاتحاد الأوروبي على زيادة التواصل مع الشركاء في إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الساحل وضمان التلاؤم في هذا الإطار مع العمل الجاري على أجندة ما بعد كوتونو، كما يعمل الاتحاد الأوروبي مع جميع الشركاء المعنيين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجالات الحوار السياسي والاستثمار والمساعدة (تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، 2015 ، الصفحات 5، 14 و 19)

البرامج التي تغطي جوار الاتحاد الأوروبي بأكمله في نفس الوقت: مثل آلية تسهيل الاستثمارات في دول الجوار التي تدعم إنشاء بنية تحتية للمياه والطاقة والمواصلات، آلية تسهيل الاستثمارات، هي آلية مبتكرة لسياسة الجوار الأوروبية، وتهدف إلى الحصول على تمويلات إضافية لمشاريع البنية التحتية في

منطقة الجوار، وترتكز الآلية على القطاعات الرئيسية في مجالات الطاقة، والبيئة والنقل وتوفير نفس الوقت الدعم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع البنية التحتية

التعاون عبر الحدود بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة الذي يهدف إلى تعزيز التعاون ويشكل هذا التعاون، أولوية رئيسية لسياسة الجوار في الاتحاد الأوربي بين مناطق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والهدف الرئيسي منها هو تدعيم التنمية المستدامة على جانبي الحدود الأوروبية وقد خصص الاتحاد الأوروبي من أجل ذلك ميزانية معتبرة.

3. المبحث الثاني: ضمانات وأدوات دعم تنفيذ السياسة.

وقد وضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من الضمانات على شكل المبادئ التي حددتها الوثائق المنبثقة من الاتحاد الأوروبي، تعتبر بمثابة ضمانات للتنفيذ وكذلك مجموعة من الأدوات لدعم الأدوات المذكورة آنفا من أجل ضمان حسن تنفيذ سياسته.

1.3 المطلب الأول: مجموعة المبادئ كضمانات للتنفيذ:

تتمثل أهم المبادئ في:

مبدأ المشروطية: حيث جاء في هذه وثيقة أوروبا الموسعة والجوار أن تطور علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل بلد شريك سيكون حسب التزامه بالقيم المشتركة، وإرادته وقدرته على تجسيد الأولويات المسطرة، ويتمثل في الشروط التي يتم التفاوض عليها، وهو أهم مبدأ تعتمد عليه سياسة الجوار .

حيث يفهم من هذا أن الاتحاد الأوروبي يفرض على الدول الشريكة له في هذه السياسة احترام القيم المشتركة للاتحاد، والمتمثلة في الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلطة القانون، الحكم الرشيد، مبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة، وكان الاتحاد الأوروبي يعتمد في السابق على طريقة الشروط الموجبة والسالبة ، ولكن في أغلب الأحيان يستعمل الشروط السالبة ، أي تعليق المزايا في حالة الإخلال بالالتزام بالإصلاحات (Pertusot, P10,11,12 et28، 2016،)، ولكن هذه الطريقة أظهرت فشلها بعد سنوات من الشراكة الاوورومتوسطية، ولهذا لجأ الاتحاد إلى مبدأ المشروطية في سياسته الجديدة للتعامل مع الدول الشريكة، والاعتماد على الشروط الإيجابية، والتي من خلالها يربط الاتحاد الأوروبي تقديم المزايا والعلاقات التفضيلية، بالتقدم التي تحرزه البلدان الشريكة على صعيد الإصلاحات السياسية والاقتصادية .(بوكعومة،2017، ،الصفحة 155)

مبدأ التمايز: أشارت الوثيقة التوجيهية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي عن سياسة الجوار في ماي2002، إلى أن الاتحاد الأوروبي رغم سعيه إلى مقاربة متناسقة، تقدم نفس الآفاق لجميع البلدان الشريكة وتحدد نفس الالتزامات لكل واحدة منها إلا أنه يجب أن تبقى الاختلافات بين الدول أساس السياسة الجوار الأوروبية، ومن خلال هذا المبدأ يأخذ الاتحاد الأوروبي بعين الاعتبار الملامح الخاصة بكل بلد

حيث تكمن الفوارق في الوضع الاقتصادي السياسي، الاجتماعي والثقافي لكل بلد، ويقترح الاتحاد الأوروبي في سياسة الجوار، شراكة بناءا حسب طلب الشركاء، إذا رغب الشريك بالتقدم سريعا في عمليات الإصلاح فستكون العلاقة أكثر عمقا، ومضمون الشراكة أكثر طموحا، أما إذا كان البلد أقل رغبة في إقامتها فتكون العلاقة أقل متانة والشراكة ذات متطلبات أقل وأكثر عمومية .

تشير المادة 7 من اللائحة EC 1638/2006 التي تضع "الأحكام العامة لإنشاء أداة الجوار والشراكة الأوروبية" إلى أنه يجب على المفوضية أن تأخذ في الاعتبار، في مقترحاتها الخاصة بالتخصيص، "مستوى طموح الاتحاد الأوروبي شراكة الاتحاد مع بلد معين، والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المشتركة."

مبدأ الملائمة: يقوم الاتحاد الأوروبي بمناقشة كل بلد حول أولويات وخطط العمل، وهذا المبدأ يدعى أيضا بالبعد التعاقدي لأنه يترجم العقد من خلال النقاش والمفاوضات التي تكون بين الطرفين حول خطط العمل وأولويات هذه الخطط بما يتلاءم والمعطيات والأوضاع، والطموحات وما يدفعها وما يحدها (بوكعومة، 2017، ،الصفحة 156).

2.3 المطلب الثاني: آليات أخرى للمتابعة والدعم

تستعين المفوضية الأوروبية، وفي إطار هذه السياسة ببعض الآليات التي تسمح بمتابعة التنفيذ ودعم الدول الشريكة فنيا، وتقديم التوصيات والتوجيهات (شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية،2021 ص42 و ما بعدها)، نذكر منها:

آلية دعم تحسين الحوكمة والإدارة SIGMA: هي مبادرة مشتركة بين المفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، ممن أجل تقديم الدعم من أجل تعزيز الإدارات العامة، وتنفيذ إصلاحات الحوكمة في الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة، من خلال بناء قدرات القطاع العام، والارتقاء بالحوكمة الأفقية، وتحسين تصميم وتنفيذ الإصلاحات الإدارة العامة بما فيها تحديد الأولويات بصورة ملائمة، وضع ترتيب ملائمة للخطوات بميزانيات ملائمة.

وهي تقترح مناهج وآليات تهدف إلى دعم الإصلاحات في مختلف المجالات، وتقدم توصيات لتحسين قوانين وهياكل الإدارات، واقتراحات من شأنها تعميم وتنفيذ الإصلاحات، وفرص لتبادل أفضل الممارسات لمجموعة واسعة من البلدان، وتقترح وثائق توجيهية ودارسات متعددة بشأن الدول الشريكة.

آلية المساعدة التقنية وتبادل المعلومات تايكس: أطلقت هذه الآلية في عام 2008 من طرف المفوضية الأوروبية للجوار والشراكة من أجل تقديم مساعدات والمشورة في تنفيذ خطط عمل، تهدف لتقديم الدعم الفني في مجالات محددة، في المدى القصير لصالح الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي في شرق أوروبا وتهدف هذه الآلية إلى نقل الخبرة المناسبة لمعالجة المشاكل في وقت قصير، تقدم المساعدات عن طريق بعثات خبراء وورشات العمل والندوات والزيارات الدراسية .(Pellissier,p 33-38 2006)

آلية التوأمة: والتي تهدف توحيد مهارات القطاع العام، وتعزيز التقارب بين دول الاتحاد والدول الشريكة

وضعت هذه الآلية لمساعدة البلدان الشريكة على المهارات والخبراء اللازمة لتنفيذ تشريعات الاتحاد الأوروبي وتطبيقها، تم تفعيلها منذ عام 2002 في منطقة الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، والهدف منها دعم عملية الإصلاحات في البلدان المجاورة عن طريق نقل الخبرة الأوروبية للبلدان المعنية، أي وضع خبراء دول الاتحاد الأوروبي في الميادين الإدارية والقانونية تحت تصرف الدول التي ترغب الإصلاح (بوكعومة ،2017،الصفحة157) .

هذا، ويعزز تنفيذ سياسة الجوار وتتم مراقبته بوسائل مختلفة، مثل اللجان الفرعية ذات الصلة بالاتفاقيات القائمة كالهيئات المشتركة فيما بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة، بما يضمن مسؤولية مشتركة في العملية-التي تعقب تنفيذ الإصلاحات المتوافق عليها، وتقدم المفوضية الأوروبية تقارير سنوية للبلدان الشريكة وللمجلس الأوروبي عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل سنويّا.

4. المبحث الثالث متابعة ورقابة تنفيذ السياسة.

تخضع هذه السياسة للمتابعة والرقابة الإدارية من طرف البرلمان والمجلس الأوروبيين، وهي تخضع للمراجعة الدورية قصد تدارك النقائص

1.4 المطلب الأول: التقارير الدورية لمتابعة وتقييم التنفيذ والتوصيات:

على إثر كل خطوة تقدم اللجان المعنية تقاريرها، وتقييماتها الدورية، وعلى أساس هذه التقييمات يراجع الاتحاد الأوروبي مضمون خطط العمل، ويتخذ قرارات إما بتكييفها أو إعادة النظر فيها، وتتخذ قراراتها فيما يخص بالخطوات اللاحقة لتطوير العلاقات الثنائية، بما في ذلك توقيع اتفاقيات جديدة.

وعلى أساس التقارير التقويمية كذلك، يقر الاتحاد الأوروبي في مقابل الإصلاحات التي تمت، توفير المزيد من الامتيازات ومن أهمها: مزيد من إدماج البلد المعني في البرامج والشبكات الأوروبية، زيادة المساعدات، تحسين فرص الدخول إلى الأسواق الأوروبية، تحسين التعاون العابر للحدود على طول الحدود البرية والبحرية للاتحاد الأوروبي

وتتم كذلك الاستعانة بتقارير ومراقبات منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، سواء أكانت وطنية أم دولية، وهي اليوم واحدة من أهم المصادر التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي لتقييم التقدم السنوي المحقق، غير أنه يلاحظ غياب إجراءات موحدة، رسمية مكتوبة لتلقي المداخلات والمساهمات، إلا أن البعثات والوفود الوطنية الأوروبية تطبق أدوات مختلفة، بما في ذلك عقد الاجتماعات وجلسات الاستماع العامة مع ممثلي منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. (شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية،2021،الصفحة 48 و ما بعدها)

وتضمن بذلك المسؤولية المشتركة بين الاتحاد الأوربي وشركائه في جو من التواصل المتزايد والاستفادة من تقارير التقدم المحقق، باعتبار أن التقارير تتضمن على توصيات وملاحظات تسمح بتحميل مسؤولية أو المسائلة المشتركة فيما بين الاتحاد الأوروبي وشركائه.

2.4 المطلب الثاني: المراجعة الدورية لسياسة الجوار فرصة لتصحيح المسار:

تم إطلاق السياسة الأوروبية للجوار اثر التوسّع الذي شهده الاتحاد الأوروبي سنة 2004 بدخول 10 بلدان أعضاء جديدة، و ذلك لتجنّب خلق حدود جديدة داخل أوروبا، ومنذ إطلاقها، شهدت منطقة الجوار الأوروبي عددًا من التطورات الكبرى التي غيرت المشهد إلى حد كبير، وانتفاضات الربيع العربي وعواقبها، والصراع العنيف في سوريا وليبيا، وظهور تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية، والعملية العسكرية الروسية في شرق أوكرانيا وجزيرة القرم، ناهيك عن العديد من التغيرات في السلطات المحلية، وقد تأثرت كل البلدان الاورومتوسطية بطرق مختلفة من تداعيات أزمة اللاجئين الحالية المتفاقمة بعد الأزمات المذكورة، وقد دعت هذه التطورات لإجراء تقييم لسياسة الجوار الأوروبية وإعادة تنظيمها، بالإضافة على معطيات أخرى، منها فشل الأدوات و الأساليب المتبعة في تحقيق الأهداف المتوخاة .

تمت المراجعة الأولى لسياسة الأوروبيّة للجوار سنة 2011إثر أحداث الربيع العربي لكن التطورات العميقة التي عرفتها المنطقة منذ 2011 فرضت القيام بمراجعات أخرى، أهمها مراجعة سنة2015، والتي جاءت على إثر الاستشارة العامة التي تم تنظيمها بمشاركة البلدان الشريكة والمنظمات الدولية والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني والمؤسسات الجامعية، وقد تم يوم 18 نوفمبر 2015 نشر بيان مشترك يرسم الخطوط العريضة لمراجعة سياسة الجوار الأوروبية.

تتضمن الوثيقة المذكورة خطة الاتحاد الأوروبي لمواجهة للبيئة المتغيرة والتحديات الجديدة، تمت الدعوة فيها إلى إتباع نهج أكثر تميزًا، ففي إطار هذه المراجعة أصبح استقرار المنطقة على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني أولوية، حيث تركز سياسة الجوار الأوروبية الجديدة مبدأين وهما اعتماد مقاربة مميزة تجاه بلدان الجوار احتراما لتطلعاتها المختلفة وللحفاظ بطريقة أفضل على مصالح الاتحاد الأوروبي ومصالح شركائه، وتبني أكبر من قبل البلدان الشريكة والدول الأعضاء (تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، 2015 الصفحة 4، و ما بعدها) .

تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي حسب الحاجة، خاصة في الدول التي تعاني من أزمات ، و ينطبق ذلك على معظم دول الجوار، و انتهاج التدرج و التفاوت في التعاون والتقارب، لصالح الشركاء الأكثر حرصًا على هذه العلاقات، وضع سياسة أكثر واقعية على أساس المصالح المشتركة المتعلقة بالقضايا الملموسة والملحة، تعزيز القيم العالمية بدلاً من القيم الأكثر تحديدًا المذكورة في معاهدات الاتحاد الأوروبي وميثاق الحقوق الأساسية الخاص به، أمن واستدامة إمدادات الطاقة، بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ، النقل و البنى التحتية على المستوى الإقليمي، إدارة الهجرة والتنقل، بما في ذلك أزمة اللاجئين، الأمن ومحاربة التطرف والإرهاب. (تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، 2015، الصفحة 16 و ما بعدها)

وينطبق هذا الأمر على جميع الدول المشاركة التي رغم التباين إلا أنها تحظى دائمًا في نفس الوقت باهتمام إقليمي واسع، كما تم خلال هذه المراجعة اقتراح إنشاء أداة الجوار والتعاون الإنمائي والتعاون الدولي تدمج هذه الآلية، مختلف الآليات السابقة في آلية واحدة بالتدريج وهي الآلية الأوروبية للجوار.

وفي سنة2021، تم تبني أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي الجديدة "أوروبا العالمية" كإطار لتعاون الاتحاد الأوروبي مع غيره من الدول، تعتمد آلية التمويل الخاصة بها على منح الإعانات أو مزيج من الإعانات والقروض من المؤسسات المالية الأوروبية والدولية، وستركز الأداة الجديدة على تعاون الاتحاد مع الدول المجاورة، وكذلك إفريقيا وآسيا والأميركتين والمحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي . (directorate-general for neighbourhood and enlargement negotiations - DG Near. ,) P14, 2020)

بالإضافة إلى التنمية المستدامة، ستعمل "أوروبا العالمية" على دعم الجوانب الرئيسية لسياسة الاتحاد الخارجية، بما في ذلك البرامج التي تعزز حقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدني، كما سيتم تخصيص الأموال من هذه الأداة للتحديات العالمية، بما في ذلك تغير المناخ والهجرة والسلام والاستقرار، فضلا عن التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين وتعزيز مبادرات الاتحاد الأوروبي في مسائل السياسة الخارجية. (directorate-general for neighbourhood and enlargement negotiations - DG Near, 2020 p16)

أعطى البرلمان الأوروبي موافقته النهائية على إنشاء أداة "أوروبا العالمية" الجديدة في 9 يونيو 2021 بعد عامين ونصف العام من المفاوضات.

5. المبحث الرابع: تقييم فعالية ونجاعة السياسة

من أجل ضمان نجاح أي سياسة، يجب أن تكون أدوات تنفيذها ناجعة، ووسائل متابعتها فعالة ومن الواضح أن سياسة الجوار الأوروبية لم تصل بعد لتحقيق أهم أهدافها كالتقليل من الفروقات الاجتماعية والاقتصادية، والهوة في مستوى التنمية بين دول الاتحاد ودول جنوب وشرق البحر المتوسط، فضلا على أن العلاقات بين أوروبا وحوض المتوسط لا تزال تتأثر بالتطورات والتقلبات الحاصلة على الساحة الدولية، وعليه يمكن تصنيف أسباب تعثر السياسة في تحقيق أهدافها إلى عوامل خارجة عن السياسة، وأخرى تتعلق بها

1.5 المطلب الأول: عوامل خارجية:

تلعب الأسباب الخارجة عن سياسة الجوار الأوروبي كالظروف و الأزمات في إفشال و كبح هذه السياسة، مثل الأزمات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والأمنية التي يمر بها الاتحاد، والتي تهدد مستقبله في حال لم تتم إدارتها بشكل يتناسب، والتطورات الحاصلة كالأزمة الأوكرانية، ما يحدث منطقة البحر المتوسط كالأزمة الليبية، و الأزمة السورية، و ما ترتب عنها من تفاقم أزمة اللاجئين المتواصلة، بالإضافة إلى انخفاض عملة اليورو في أكثر من دولة، والتضخم، وأزمة خروج بريطانيا فضلا عن تصاعد التهديدات، نتيجة لعدم الاستقرار الذي تمر به دول الجوار، يأتي هذا كله في ظل تصاعد تيارات اليمين المتطرف، و ما ينتج عنه من تداعيات على التضامن الأوروبي. (Lachert p 153-163, 2017)

كما يؤثر التنافس بين القوى الدولية في حوض المتوسط، لاسيما التواجد الصيني الذي أصبح أكبر شريك تجاري ومستثمر خارجي للعديد من بلدان الجوار الأوروبي، وما له من تداعيات اقتصادية

وجيوسياسية أثرت بشكل كبير على المصالح الأوروبية في منطقة البحر المتوسط، أضف إليها الترتيبات الروسية في شرق أوروبا وشرق البحر المتوسط الذي يزيد فيه استقرار نفوذها وتناميه.

2.5 المطلب الثاني: أسباب تتعلق بالسياسة ذاتها.

فيما يخص السياسة، أول ما يلاحظ فيها، أنها تتضمن مجموعة من التناقضات، مثل العمل على ضمان الاستقرار والمطالبة بالديمقراطية (Janvier & Pueyo, p35, 2020)، الانفتاح على التجارة والانغلاق على حرية التنقل، وفي هذه السياسة يفرض الاتحاد الأوروبي أولوياته التي هي على الأرجح مختلفة عن أولويات الشركاء، حيث يركز الاتحاد الأوروبي على قضايا الطاقة ومكافحة الإرهاب، والهجرة، بما يخدم مصالحه والعمل على تصدير حدوده (بن زعتات، 2013، الصفحة19و 20) على حساب دول الجوار والمزيد من النفوذ والسيطرة وضمان تبعية هذه الدول.

ويعاب على السياسة كذلك، عدم إشراك دول الجوار كما ينبغي في وضع هذه السياسة التي هي صنيعة أوربية بحتة تصدر عن مؤسسات أوربية، وتعمل على تطبيقها في أراضي دول أخرى خارج الاتحاد الأوروبي، في دول لها سيادتها ومبادئها، نهج يتجلى فيه النظرة الأوروبية المتعالية.

تهدف هذه السياسة لتصدير المعايير الأوروبية لدول الجوار، التي هي أبعد ما تكون عنها من حيث المبادئ والثقافة والنظام والاقتصاد، والنسيج الاجتماعي، بل ويذهب الاتحاد إلى أبعد من ذلك من خلال المطالبة بتقديم تنازلات أكثر فأكثر كتلك التي تقدمها المغرب مقابل القروض والمساعدات.

ومن أسباب الفشل كذلك، انتهاج السياسة لمنهجية تدخلية عن طريق المشروطية، وهو ما قابلته الحكومات الوطنية لبلدان الجوار بالامتناع عن تبني الإصلاحات، كما أن التركيز على العمل في إطار ثنائي، بين الدول الاتحاد مجتمعة، مقابل دولة واحدة من الجوار، يتسبب في إضعاف صوت الدولة، وقدراتها التفاوضية مع الفوارق الاقتصادية، وبذلك ضمان ترجيح كفة نفوذ الاتحاد وتنافسيته. (مسعودي،2021، الصفحة 590- 604)

وأخيرا، وكما هو واضح للجميع، فسياسة الكيل بمكيالين، وتفضيل بعض الدول، ومنحها أوضاعا متقدمة بعيدا عن جودة أدائها، يجعل دول الجوار تنظر بعين الريبة وعدم الاطمئنان لصدق نوايا الاتحاد الأوروبي.

وأضف إليها كذلك عيوب في أدوات التنفيذ، حيث أن تباين الأولويات المذكور أعلاه نتج عنه عيب في التخصيص السليم للموارد، حسب احتياجات وأولويات الدول الشريكة، وكذلك صعوبات وتعقيدات في الحصول على قروض من البنك الأوروبي للإعمار والتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي، حيث أن الحصول على قروض يخضع لعمليات مراجعة وإعداد دراسات والعديد من القيود والكثير من التأخر.

وعادة ما تلجأ المفوضية إلى أطراف خارجية مثل الوكالة الفرنسية للتعاون الفني لتسيير المشاريع، في إطار سياسة الجوار، وهو يمنع التسيير المباشر وما ينجم عنه من مخاطر، فهناك تركيز على اختيار المشاريع وغياب المتابعة والتقييم، والمزيد من التعقيد في تنفيذ المشاريع وزيادة تكاليفها، والمشاكل المحتملة

المتعلقة بعيوب الهيئة المختارة وعيوب التنسيق وعموما فإن تعدد الأدوات المالية والفاعلين، والإجراءات والصعوبات في تنفيذها وتنسيقها أفقيا وعموديا يخل بفعالية السياسة ككل.

يجدر بالاتحاد الأوروبي أن يقوم بتحديد المشاريع بشكل أفضل، مع مراعاة مطالب الدول المعنية، تطويرها فوق الأرض بدل من التقوقع في بروكسل ورسم المسارات والإصرار على إتمامها، ولو شكليا فقط.

إيلاء أهمية لتنفيذ الإصلاحات وليس اعتمادها رسميا فقط، والاكتفاء بتحديث الأساليب القديمة، (Pertusot p 28, 2016) كما يمكن اعتماد الحوافز الأوروبية الأخرى، مثل تسهيل حركة الأشخاص عبر المنطقة على سبيل المثال، من خلال إنشاء نظام أكثر مرونة لتأشيرات الدخول وتوسيع حرية انتقال البضائع لتشمل المنتجات الزراعية، قد تكون هذه الحوافز أكثر فعالية في إقناع الجيران الجنوبيين بالقيام بإصلاحات وبناء المزيد من الثقة بين الأطراف.

الخاتمة:

سياسة الجوار الأوروبي، هي سياسة أوروبية محضة يتم رسمها في بروكسل، ضمن نظرة أحادية متفردة، هدفها هو تحقيق والمحافظة على المصالح الأوروبية، ضمن أولويات، وهي تسخر لأجل هذا مجموعة من الأدوات والوسائل، ولكن هي كذلك تحاول تسخير دول جوارها لأجل تحقيق أولوياتها.

يستعمل الاتحاد الأوروبي وسائله هذه، للترغيب والترهيب أحيانا، تتخللها معاملات تفضيلية لدول بعينها، هذه السياسة بما لها وما عليها، ونظرا لكونها لا تحقق أهدافها، على الأقل المعلنة منها، يجب أن تتم مراجعتها بإشراك دول الجوار الشريكة، ودمجها في عملية وضع السياسة بصفتها هدفا لهذه السياسة، إعطاء أولوية لحلول نهائية، وفقا للشرعية الدولية، للنزاعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لأنها مصدر لعدم الاستقرار والفقر والهجرة، وانتهاج نهج أكثر واقعية، وعقلانية وموضوعية في وضع السياسات واختيار الشركاء.

المراجع:

باللغة العربية

1. معاهدة لشبونة. (13 ديسمبر/ كانون الأول, 2007). لشبونة، البرتغال.
2. تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق. (2015). *مراجعة السياسة الأوروبية للجوار*. بروكسل.
3. شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية. (بلا تاريخ). *دليل إرشادي لآليات الجوار الأوربي وعلاقتها بالمؤسسات المالي الدولية*. تاريخ الاسترداد 07 07, 2022، من bankwatch: https://wwwbankwatch.org/wp
4. محمد الصديق بن زعتات . (2013). أبعاد سياسة الجوار الأوربية على السياسة الخارجية الأوربية المشتركة. *مذكرة ماجيستير غير منشورة*، ص19و20. جامعة قسنطينة 3.
5. مهدي بوكعومة. (ديسمبر, 2017). واقع سياسة الجوار الأوروبية من سياسات الاورومتوسطية. *المجلة الإفريقية للدارسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد أدرار– الجزائر، المجلد: 01، العدد: 2*، صفحة 155،156،157.

6. يونس مسعودي. (جويلية, 2021). الالتزامات الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط في ظل سياسة الجوار. *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني السنة: السادسة المجلد: 6 العدد: 2*، الصفحات 590-604.

باللغات الأجنبية

1. Le Parlement européen et le Conseil. (2014). Règlement (UE) no 232/2014 institution d' un instrument européen de voisinage. *Journal officiel de l'union européenne, 15.3.2014, l 77/27*-43
2. Lachert, J. (2017). QUEL BILAN POUR LA POLITIQUE EUROPÉENNE DE VOISINAGE ? *« Politique étrangère »2017/3 Automne*, p. 153 à 163.
3. Pertusot, V. (2016). *La politique européenne de voisinage : un phénix bureaucratique ?* Notes de l'Ifri, Ifri.
4. Commission européenne La Politique européenne de voisinage. (2007). *Travailler ensemble.* Luxembourg: Office des publications officielles des Communautés européennes.
5. Conseil de l'Union Européenne. (2013). *dossier interinstitutionnel : 2013/0107(NLE).*
6. Directorate-general for neighbourhood and enlargement negotiations - DG Near. (2020). *European commaission strategic plan 2020-2024.* Brussels.
7. Janvier , C., & Pueyo, J. (2020). *Rapport d'information n° 3237.* Assemblée nationale, la commission des affaires européennes sur la politique européenne de voisinage.
8. Mahjoub, A. (2005). La politique européenne de voisinage : un dépassement du partenariat euro-méditerranéen. *« Politique étrangère»*, p. 535 à 544.
9. Parlement européen. (s.d.). *fiches techniques sur l'union européenne politique européenne de voisinage.* Récupéré sur europarl: www.europarl.europa.eu/factsheets/fr
10. Pellissier, J. (2006). La politique européenne de voisinage : nouvel ambitions et nouveaux instruments. *Politiques de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l'Union Européenne, CIHEAM*, pp. 33-38.
11. Serge Jeff , K., Domingo, E., & Jones, A. (2022). *L'Europe dans le monde ? Le nouvel instrument financier de l'UE en 15 questions - et réponses.*